مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الندوات»

الدول النّامية بين المطلَب الديمقراطي وبين الأولَوية الاقتصادية

موضوع الدورة الثانية لسنة 1994

الرباط

24-26 جمادى الثانية 1415

28-30 نونبر 1994

المواءمة بين سياسات متعارضة في إطار التعاون الدولي

أحمد صدقي الدّجَاني

السؤال الذي تفضل مؤسّس أكاديمتنا وراعيها بطرحه علينا في هذه الدورة يضعنا أمام موضوع يتصل بالعلاقات الدولية القائمة بين «دول غنية مصنّعة» و«أخرى متنامية»، ويرتكز على توجّه «الأولى» لإلزام «الأخرى» بإقرار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ويلفت إلى ضرورة التعاون الدولي لبلوغ تلك الغايات. والحقّ أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة تشهد على الصعيد الدولي تزايد نزوع دول كبرى «لإلزام» دول أخرى بسياسات في موضوعات شتّى من بينها إقرار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان.

الآفِت أن هذه الدول الكبرى التي «تتدخل» لإلزام دول متنامية لا تحكم ديموقراطياً ولا تحترم حقوق الإنسان، تنهج سياسات إزاء هذه الدول وتتبع أساليب معها تتعارض في بعض الأحيان، إن لم نقل في أكثر الأحيان، مع السعي لبلوغ الغايتين، وتساعد على السقوط في مهاوي الاستبداد.

الحاجة ملحّة اليوم في عالمنا للوقوف أمام هذه السياسات المتعارضة التي تنْتهِجها الدول الكبرى إزاء الدول الأخرى، والنظر في كيفية المواءمة بينها في إطار «تعاون دولي». وهذا يقتضي منّا بدايةً تحديداً لمصطلحَيْ «التعاون الدولي» و«التدخل الدولي» واستحضار حقائق تتصل بهما في عالمنا المعاصر.

بين التعاون الدولي والتدخل الدولي

«التعاون الدولي» شعار مرفوع في عالمنا، ما أكثر ما يتردد الحديث عنه. ويُعبِّر هذا الحديث عن شعور قويّ «بالاعتماد المتبادل» القائم بين دول العالم، و«بوحدة مصير البشرية» أمام أخطار تتهددها في عصرنا. ومصطلح «التعاون الدولي» يشير إلى علاقات

تعاون تقوم بين الدول، تكون فيه «الدولة» أساساً يتم التعاون من خلالها. وهذه الدول تشارك جميعها في عضوية منظمة الأمم المتحدة التي تمثل «مجتمعاً دولياً». وميثاق الأمم المتحدة اعتمد مبدأ أساسياً في القانون الدولي هو «الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»، واحترام سيادة الدولة، وأقرّ مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء المنظمة الأممية (المادة الثانية بند 1). ونص على «أنه ليس في الميثاق ما يسوّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة مّا»، مع القول «على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع» (المادة الثانية بند 7). وواضح أن هذا القول اعتمد مبدءاً أساسيا آخر هو «مبدأ التدخل» في حالات لم تعد تعتبر من المسائل الداخلية البحتة في نظر القانون الدولي حسب تطوره المعاصر. وقد ناقشت أكاديميتنا هذه الحالات في معرض دراساتها «مبدأ التدخل» في دورتها الثانية لعام 1991. وكانت سبّاقة في التحذير من حدوث شطط في تطبيقه يمكن أن يؤدي إلى إعطاء شرعية جديدة للاستعمار. وتضمنت هذه المناقشات حديثاً عن «التزامات الدول في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وما يتفرع عنها من حماية حقوق الإنسان وفقاً لمضمون المادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة».

عالَمُنا هذا الذي يرتفع في سمائه شعار «التعاون الدولي» ويتزايد فيه نزوع الدول الكبرى للتدخل، يعيش أوضاعاً تبعث على القلق. منها ما يتعلق بالغنى والفقر، ومنها ما يتعلق بالهجرة وتحركات البشر، ومنها ما يتعلق بالتسلح بأسلحة تُدمّر، ومنها ما يتعلق بالبيئة. وكثيرة هي التقارير الدولية التي ناقشت هذه الأوضاع. ومثلُها المحافل العلمية. وقد كان لأكاديميتنا إسهام مبارك في مناقشة بعضها. ويكفي لكي نلمس هذا القلَق أن نقرأ في تقرير التنمية البشرية لعام 1993 «أن أكثر من بليون نسمة من سكان العالم مازالوا يعانون من فقر مدقع». وهؤلاء يمثلون أكثر من خُمس سكان العالم. وهم «يجدون أن أغنى خُمس ينعمون بدخل يربو على دخلهم أكثر من مائة وخمسين مرة». وقد كانت هذه النسبة في الستينات ثلاثين مرة. ويمضي «دارسو المستقبل» في تشوُّف الأيام القادمة، وينبهون إلى أن عدد سكان العالم وهو اليوم ستة بلايين نسمة، قد يصل إلى حوالي سبعة بلايين عام 2000 م، وإلى ثمانية بلايين ونصف عام 2025 م، يعيش ستة بلايين ونصف منهم في أكثر الدول فقراً. وثلثا هذا العدد يتركزون في أحياء فقيرة في أقل مناطق العالم تطوراً. ومَثَلٌ آخر يتعلق بـ «المديونية» التي تتحدّث عنها تقارير كثيرة، نراه في أفريقيا، إذ تشير بيانات المصرف الدولي إلى أن هذه المديونية الأفريقية تنامت منذ الثمانينات حتى بلغت عام 1991 حوالي 176 بليون دولار، ووصلت خدمة

الديون إلى أكثر من 20% من عائد الصادرات، مما أدى إلى عجز غالبية الدول الأفريقية عن الوفاء بالتزاماتها بطريقة منتظمة. ويبدو أن أكثر دول العالم غارقة اليوم في الديون. ويصادِفني وأنا أكتب هذا الحديث ما يتراكم من ديون على بلد عربي صغير هو لُبْنان خارج من أزمة حادة، مما يرتب عليه مبالغ عالية لخدمة الدَّيْن، ويجعل العجز في موازنة عام 1995 من نسبة 42,7% («الحياة» في 1994/11/5 مقال «الأرقام تتكلّم» لإلْياس ربّابي). وتعتبر المديونية إحدى مشاكل الدول الكبرى الغنية. وقد وضعها بْرجِنْسْكي في كتابه الأخير «الانفلات» أول المشاكل العشرين التي تواجه الولايات المتحدة اليوم. ويُذكر أن نسبة العجز التجاري وصلت هناك إلى 30% من الناتج الأمريكي المحلي عام 1989. وديون بريطانيا وصلت عام 1994 إلى 307 بليون جنيهاً أسترالينياً بزيادة مقدارها 5,4% من الناتج المحلي. (الحياة في 94/11/21 نقلاً عن «فايْنَنْشال تايْمزْ» من مقال باري رايْلي). وما أكثر الأرقام التي تنشر للتدليل على أوضاع عالمنا المقلقة فيما يتعلق بالتسلح والبيئة والهجرة والحروب المحلية والإقليمية. وأكتفي بذكر رقم واحد صادفتُه يتعلق بحجم التجارة السنوية للمخدرات في عالمنا وهو حسب تقدير خبراء الأمم المتحدة خمسمائة بليون دولار. ويدير هذه التجارة عصابات منظمة في أركان العالم الأربعة مستعينة بشبكات اتصال متقدمة تُؤمِّن لها سرعة تدوير العوائد عبر قنوات مصرفية ومالية دولية مشروعة لغسل الأموال القذرة. وقد وصل عدد «المافيات» في دولة كبرى حسب ما ذكر تقرير دولي 5700 تمارس 200 منها نشاطاتها خارج الحدود. وتتضمن التقارير التي ناقشها المؤتمر الدولي لوزراء الداخلية والعدل في مائة وعشرين دولة يوم 1994/11/21 في نَابُولي معلومات عن «المافيات» في دول كبرى أخرى. ويتداعى إلى الخاطر الإشارة المبكرة لخطر العصابات الدولية في عالمنا التي جاءت في مناقشات أكاديميتنا إثر «تدخّل» قدمه أحد أعضائها.

هذا العالم الذي يعيش أوضاعاً تبعث على القلق، هو عالم واحد مترابط، تتعدد تصنيفاته وفقاً لأسس اقتصادية وسياسية وعقَدية وحضارية وجغرافية. والتصنيف الاقتصادي يقسمه إلى «بلدان غنية مصنعة» وأخرى «متنامية». والأولى أقلية فيه والأخرى أغلبية. وتقوم في البلدان الغنية المصنعة في «الشمال» دول كبرى مهيمنة. وحين ننظر في أسباب غنى هذه الدول وأسباب هيمنتها نجد أن من بين هذه الأسباب ازدهار العلم والمعرفة فيها واحترام قيم العمل والنظام والتزام الديموقراطية وحقوق الإنسان. ولكننا نجد أيضاً سببيْن آخرين :

أولهما : أن هذه الدول وظّفت ثورة «البارود» في القرن السابع عشر للسيطرة

على مجتمعات ودول خارج أوروبا في قارات العالم الأخرى، بما عرف بالاستعمار والاستيطان الاستعماري. فقد تمكن أهالي أوروبا – كما يقول «بولْ كينيدي» في كتابه «تحضيراً للقرن الواحد والعشرين» «مستفيدين من ثورة البارود في القرن السابع عشر، من عبور المحيطات والانتقال إلى قارّات جديدة، والقضاء على مجتمعاتها وأنظمتها الأصلية بسبب تفوقهم العسكري» ولاحاجة لنا إلى الإفاضة في الحديث عما اقترن بخروج أوروبا الاستعماري إلى القارات الأخرى من استنزاف لثروات تلك المجتمعات والدول المستعمرة ومن تراكم الثروات في الدول المستعمرة.

الآخر : أن هذه الدول الكبرى الغنية أقامت بعد نجاح ثورة التحرير في القضاء على «الاستعمار القديم» نظاماً اقتصادياً عالمياً مكّنها من الاستمرار في استنزاف ثروات الدول الأخرى بوسائل مختلفة متداخلة، من بخس أسعار المواد الخام ورفع أسعار المواد المصنعة، إلى ممارسة تجارة السلاح، إلى اعتماد الربا والفوائد في الديون وجدولة السداد، إلى إقلمة الشركات العابرة القارات، وقد ناقشت ندوات كثيرة في عالمنا هذا النظام الاقتصادي الذي يفتقر إلى المساواة، ومنها ندوة أكاديميتنا «خَصاص في الجنوب وحيرة في الشمال».

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه البلدان الغنية المصنعة تعاني هي الأخرى من تفاوت حادّ داخل كلّ منها بين فئات غنية وأخرى فقيرة. وقد أبرز هذه الحقيقة تقرير التنمية البشرية لعام 1993 مؤكداً أنه «في كل بلد تقريباً هناك فئة أو أكثر من الفئات «العرقية» مستوى تنميتها البشرية أقل بكثير من المستوى الوطني». وضرب مثلاً بحالة إخوتنا الأفارقة الأمريكيين السّود التي هي حسب قوله «من أوضح الحالات وأفضلها تسجيلاً» لينتهي بعد إيراد إحصاءات عدة تتعلق بهم إلى القول «الواقع أنه إذا قُسّمت الولايات المتحدة إلى بلدين»، يكون ترتيب بلد البيض الأول في العالم فيما يخص التنمية البشرية، ويكون ترتيب بلد السّود هو الحادي والثلاثين». ويورد «بْريجِنْسْكي» هذه الحقيقة في كتابه، وهو يعرض مشاكل الولايات المتحدة العشرين فيقول في البند 11 «مشكلة عِرقية ومشكلة فقر عميقتان، حيث إن نسبة 32,7% من السّود الأمريكيين يعيشون طبقاً لتقرير مكتب الإحصاء لعام 1992 دون مستوى الفقر، أي واحد من كل ثلاثة أشخاص، علاوة على 11,3% من البيض الأمريكيين يعيشون في ظروف مشابهة، أي بإجمالي 25,7 مليون أمريكي».

الأوضاع المقلقة في عالمنا، تقلق الدول الغنية المصنّعة والدول المتنامية على السواء. وهي تدعو إلى تكْثيف التعاون الدولي لمعالجتها. ويتم هذا التعاون في إطار منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها. ولكن الدول الكبرى لا تكتفي بالتعاون في هذا

الإطار، فنراها تتابع ما درجت عليه قبل إنشائه من «تدخل» في شؤون الدول الأخرى. وكانت الدول الأوروبية بعد أن أقامت نظاماً دولياً خاصاً بها إثر إقرار صلح وِسْتْفالْيَا سنة 1648 واعترفت بمبدأ سيادة الدولة أساساً للعلاقات بينها، أنكرت ذلك على الدول الأخرى في غضون سعيها لنشر نفوذها السياسي والاقتصادي على بقية أنحاء العالم، و لم تعترف للحكام المحلّيين في إفريقيا وآسيا بسلطتهم أو سيادتهم»، كما يقول لْيونْز وماسْتانْدونو في بحثهما «التدخل الدولي وسيادة الدولة ومستقبل المجتمع الدولي» في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (العدد 128، 93/11). وهكذا مارست «التدخل» في أقطارهم واستعمرتها. وكثّفت من نشاطها الاستعماري بعد أن طورت نظامها الدولي في مؤتمر فيينّا عام 1815. واستمرت على هذا الحال إثر إنشائها عصبة الأمم في أعقاب الحرب الأولى مستخدمة تعبير «الانتداب». وأخذ «التدخل» شكلاً جديداً بعد إنشاء الأمم المتحدة وتدفق موجات التحرير وانتهاء الاستعمار القديم وانضمام الدول التي استقلت إلى المنظمة الأممية، فأصبح غير مباشر وتجري ممارسته من خلال المنظمات الاقتصادية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الجديد اللاّفِت في عالمنا اليوم بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين، هو بروز «التدخل الدولي» الذي يتم باسم «المجتمع الدولي» وتحت لواء «الشرعية الدولية»، وتكرار حدوثه عدة مرات في السنوات الخمس الماضية، في العراق والصومال وجنوب السودان والبوسْنة، واعتماد موضوعي إقرار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان مبرراً من مبرراته. وقد كان الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان في الستينات يثير حساسية الدول المهتمة به وتعتبره تدخلاً في شؤون داخلية، ولكنه الآن أصبح مقبولاً، بعد أن تزايد عدد الدول التي صدقت على اتفاقيات حقوق الإنسان وبات متوقعاً أن تذعن الحكومات لنصوص تلك الاتفاقيات.

حين نتمعن في هذا الجديد ونتأمل فيما تم من ممارسات باسمه، نجد أننا أمام حقيقتين :

الأولى : أن الدول الكبرى المهيمنة «الغنية المُصنّعة» هي صاحبة القول الفصل فيه، بما تتمتع غالبيتها به من عضوية دائمة في مجلس الأمن ومن خلال الإجراءات المتبعة في صنع القرار الدولي. وقد وقف لْيونْز وماسْتانْدونو في بحثهما أمام «غرابة ما يحدث» على هذا الصعيد، «فالإجراء الوحيد في صنع القرار الرسمي الدولي الذي يستثني من قواعد عدم التدخل هو سلطة مجلس الأمن التي ينُصّ عليها في المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن الدول الخمس الدائمة العضوية، تحتفظ لنفسها هنا بحق النقض «الفيتو» الذي لا يستخدم إلا فيما هو ضد مصالحهم الخاصة. وقد نص في الاتفاقيات

الدولية الأولى على حق أي دولة أن تنسحب باسم تقرير مصالحها الخاصة بذاتها، ويكون للقوى العظمى على وجه الخصوص امتياز خاص بحقها في تفسير أو تحديد مسؤولياتها والتزاماتها دون أي خوف حقيقي من وجود التناقض أو التعرض للعقوبة نتيجة لذلك. أما في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن للقوى العظمى أيضاً اليد العليا من خلال مجموعة السبعة الكبار وسيطرتهم على الوكالات المالية المتعددة الأطراف ومالهم من تأثير مازالوا يحتفظون به على البنوك الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات التي لابد أن تعمل في داخل إطار القواعد التنظيمية القومية الخاصة بهذه الدول».

الحقيقة الأخرى هي «ازدواج المعايير» التي تعتمدها هذه الدول الكبرى في اتخاذ القرار الرسمي الدولي بالتدخل وفي تطبيقه. وكثيرة هي الأمثلة التي رأيناها في حالات التدخل الدولي الأخيرة وفي تعامل مجلس الأمن مع الصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين على مدى خمسة عقود من السنين.

وحين ننظر في أسباب ظاهرة «ازدواج المعايير» نجد أن هذه الدول الكبرى موزعة بين ضرورة إيجاد حلول للمشكلات المقلقة التي يعاني منها عالمنا وضرورة تلبية متطلبات مصالحها الداخلية المحلية والحفاظ على ما تتمتع به من غنى مقترنٍ بعضه بمسببات هذه المشكلات. الأمر الذي يسوقها إلى انتهاج سياسات متعارضة في مجالات التنمية الاقتصادية وإقرار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان في عالمنا.

نركز أنظارنا على الوسائل المتبعة في ممارسة «التدخل الدولي»، فنجد أنها تتدرج من قيام دولة كبرى أو أكثر بممارسة النفوذ السياسي في دولة مّا لإلزامها بانتهاج سياسة محددة في موضوع معيّن أو أكثر، إلى قيام هذه الدولة بإقناع مجموعة من الدول بعزل دولة معينة بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معها، إلى التدخل المادي بعبور الحدود إلى داخل الدولة لتوصيل معونات أو تدبير أسلحة أو تغيير سلطة.

سياسات متعارضة

نقف أمام سياسات متعارضة تنتهجها دول كبرى إزاء دول أخرى في موضوعات التنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان. وما أكثر الأمثلة التي تقفز أمامنا.

في موضوع التنمية، الدول الكبرى مقتنعة بأن تنمية الدول الفقيرة ضروري لتحقيق الاستقرار العالمي، لأنه بدون هذه التنمية تتفاقم المشاكل التي تواجهها هذه الدول إلى حدّ يهدد الاستقرار فيها وفي إقليمها ويؤثر على أمن العالم. والدول الكبرى تعبيراً عن هذا الاقتناع تعلن عن رغبتها في تقديم العون للدول الأخرى وتقدمه فعلاً.

ولكننا نجدها تستنزف غالبيته بفرض مُنتجاتها ودفع رواتب خبراء المعرفة من أبنائها. كما نجدها تبخس أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول الفقيرة وترفع أسعار المواد المصنعة والأجهزة التي تقوم هي بتصنيعها، وتبيعها للدول الفقيرة. ونجدها أيضاً منهمكة في صناعة الأسلحة التقليدية منها وغير التقليدية، وفي البحث عن أسواق تُسوّق فيها هذه الأسلحة، وفي توظيف مالها من تأثير على الدول الفقيرة لشراء صفقات من هذه الأسلحة. ونجدها تقدم قروضاً لهذه الدول بفوائد عالية لتسديد قيمة هذه الصفقات، فتصبح الدول الفقيرة مدينة لها بأرقام فَلَكية لا يفي كل إنتاجها بتسديد فوائد ديونها، فتقوم الدول الكبرى بجدولة هذه الديون. وهكذا تفشل التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة، وهي ضرورة لإقرار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إن أشدّ الانتهاكات لحقوق الإنسان والتعديلات على الديموقراطية تحدث في ظل الحروب المحلية والإقليمية. ولهذه الحروب أسبابها المحلية والأقليمية، ولكن تجارة السلاح تنفخ يقيناً في أدوارها. وقد تابعنا بأسى سباق التسلح الذي حدث في حرب رُوانْدا مؤخراً، ومشاركة أكثر من «اثنتي عشرة» من الدُول المنتجة للسلاح فيه وفي تقديم وقود تلك الحرب الفظيعة. ورأينا كيف أفلست حكومة رُوانْدا اقتصادها لشراء تلك الأسلحة كما أوردت مجلة «فورِين أفيْرز» (عدد سبتمبر أكتوبر 1994).

واضح أن موقف الدول الكبرى الغنية المُصنعة من تجارة السلاح يقدم مثلاً صارخاً على سياساتها المتعارضة إزاء الدول الأخرى. وقد برز السؤال ملحّاً مع تفاقم مشكلة انتشار الأسلحة «كيف يتسنّى التوفيق بين المصالح الاقتصادية التي يضمنها تصدير المعدّات الحربية، وبين ضرورات الأمن والحدّ من انتشار هذه المعدّات»؟ وكان ممَّن أجاب عنه كْريسْتوفَرْ كارْل في مقاله «تجارة الحروب» (رسالة اليونسكو، أكتوبر 92) موضحاً أنه «منذ الحرب العراقية الإيرانية صارت مشكلة انتشار الأسلحة في طليعة مسائل الأمن الدولي، وأن مُنتجي الأسلحة الرئيسيّين رغم موقفهم المؤيد لعدم انتشار الأسلحة فإنهم مُكبّون على منافسة عنيفة في أسواق تصديرها، وأن مستقبل تصدير الأسلحة يتوقف أساساً على سياسة المنتجين الرئيسيين». وقد ختم إجابته قائلاً «ولا يسعنا في الوقت الحاضر إلا أن نتبيّن التفاوت القائم بين التصريحات والواقع العملي». وكبر مَقتاً عند الله أن تقول الدول مالا تفعل.

إن هذا التفاوت القائم بين التصريحات والواقع العملي في مسألة «تجارة الحروب» المحلية والإقليمية، هو اليوم محلّ قلق شديد من أهل الرأي. وهم يدعوهم إلى تسليط الأضواء عليه. وهذا ما فعله سْتيفَن غُوس و فرانْك سميثْ بحث في مقالهما «تسليح

الإبادة في رْوانْدا «Arming Genocide in Rawanda» في مجلة فورينْ أفيرْزْ الذي أشرنا إليه. وقد صرّحا بأن «أي مناقشة لتصدير السلاح التقليدي يجب ألا تغفل حقيقة أن أكبر مصدر للسلاح التقليدي هو الولايات المتحدة». وقد أذاعت إدارة الرئيس كلينتون خبر الخطر المتزايد والتهديد المتصاعد لانتشار أسلحة الدمار الشامل باعتباره أول خطر يواجه الولايات المتحدة ولكنها مع ذلك لم تكد تقول كلمة واحدة عن السلاح التقليدي – القاتل الحقيقي – عدا تأكيدها أهمّيته للولايات المتحدة ومصانع دفاعها. وهذه الإدارة جاهدة على مدى سنتين لتطوير سياسة تحويلية رسمية للسلاح، الأمر الذي دعا اللجنة الفرعية حول العمليات الخارجية في مجلس الشيوخ إلى القول «مؤسف أن الدليل يشير بوضوح إلى أن الإدارة سعت لتزيد في بيع الأسلحة أكثر من سعْيها لتخفيض بيع الأسلحة». وأن على الولايات المتحدة باعتبارها التاجر رقم واحد للسلاح أن تبادر لاقتراح طرق جديدة لضبط تدفق الأسلحة الخفيفة. كما أن على إدارة تناضل للتعامل مع الأزمات في رُوانْدا والبوسْنة وصوماليا وأماكن أخرى، أن تعترف بحاجتها إلى ضبط وفحص هذا النوع من التكاثر في الأسلحة. فبينما الغالبية العظمى لتحويلات الأسلحة الرئيسية في الولايات المتحدة علنية، فإن معظم تحويل الأسلحة الخفيفة ليس كذلك. وهذه التجارة لا تخضع لتقديم تقارير منتظمة عنها إلى الكونْجْريسْ، ومعظم المبيعات هي صفقات تجارية خالصة. والحق أن الجماعة العالمية بحاجة إلى إعمال فكر جادّ إبداعي لتصحيح نظام ضبط انتشار حقول القتل في العالم، وعالمنا يتوسل لبروز قيادة تقوم بذلك الآن.

هذه السياسات المتعارضة الناجمة عن «صناعة السلاح وتجارته» تزداد تعقيداً، مع ارتفاع مبيعات الدول الكبرى من السلاح والعتاد العسكري للدول الأخرى منذ نهاية الحرب الباردة. ومن الحقائق الاقتصادية التي تواجه الرئيس الأمريكي – كما كتب عاطِف الغمري في الأهرام 94/9/21، أن في الولايات المتحدة 2,7 مليون أمريكي يعملون في صناعة السلاح بعد أن عانى 11% منهم من البطالة عام 1991، والحكومة ملتزمة بتوفير عمل لهم. وصناعة السلاح ليست كياناً مستقلاً قائماً بذاته لكنه عالم ممتد في شرايين اقتصاد هذه الدول المنتجة له. وهكذا تحرك تجارة السلاح السياسة الخارجية، وقد أصبحت مسألة إنعاش النشاط الإنتاجي للصناعات العسكرية وتنشيط الصادرات مسألة اقتصادية تخضع لحسابات داخلية، وليس لصراع عَقَدي. ويتداعى إلى الخاطر كمثل على هذه السياسات المتعارضة أن الإدارة الأمريكية السابقة بعد أن طرحت على لسان رئيسها «مبادرة سلام الشرق الأوسط يوم 1991/3/6 في أعقاب

حرب الخليج الثانية لم تلبث أن «وافقت» بعد أيام على تصدير ما قيمته ثمانية عشر بليون دولار لعدد من دول المنطقة. وبدت المفارقة حادّة وكشفت عن التنافس على بيع السلاح حين اقترنت هذه الموافقة بدعوة واشِنْطن الموجّهة إلى بكينْ بتخفيض مبيعات السلاح الصيني للمنطقة. ويومها توقّع بعض الخبراء أن يفرض سباق التسلح مناخاً متوتراً، وأن تسبب تكاليفه الباهظة مشكلات متفاقمة. وقد تتالت صفقات السلاح التي أبرمتها دول كبرى مع دول المنطقة منذ ذلك الحين، وبخاصة مع دول نفطية، على الرغم من انخفاض أسعار النفط وارتفاع أرقام مديونية هذه الدول. وواضح أن ما يصدق على الولايات المتحدة في صناعة السلاح يصدق على كل الدول الغنية التي تصنع السلاح.

هل نستغرب في ظل هذه السياسات المتعارضة مع التّوسع في صناعة الأسلحة التقليدية أن تتأثر الرؤية الاستراتيجية لدى بعض هذه الدول الكبرى أو كلّها، فيَنساق الخبراء الاستراتيجيون فيها إلى الحديث عن خطر جديد يهدد الدول الغنية المصنعة بعد انتهاء «خطر الشيوعية» ؟ والحق أن عدداً من التقارير الاستراتيجية الصادرة عن مراكز في هذه الدول تتحدث الآن عن «خط مواجهة جديد يفصل بين الشمال الغني والجنوب الفقير» وذلك بعد تجاوز «خط المواجهة القديم بين شرق وغرب»، وتتحدث في معرض شرح هذا الخطر عن «اتساع التفاوت بين المصالح الاقتصادية للشمال والمصالح الاقتصادية للجنوب، وانعدام عدالة التوزيع للمواد الغذائية في دول الجنوب مما يؤدي إلى كوارث ومجاعات فيها تهدد بدورها أمن الغرب – كما كتب روبِرْت بيرْنت في مجلة المعهد البحري الأمريكي في منتصف 1992 (أوْرَد ذلك عاطِف الغمري في مقاله «خط المواجهة الدولية الجديد» بالأهرام في 1994/9/14). كما تتحدّث عن زيادة ثروة دول النفط واستمرار تسلط نزعة الهيمنة الإقليمية على بعض أنظمة الحكم في الجنوب.

إن عالمنا مدعوّ في خضمّ عيشه فظائع الحروب المحلية الجارية الآن في أرجاء مختلفة من الجنوب في بلدان فقيرة، وتفجر نزاع مرير في بلد أوروبي، إلى الوقوف أمام أخطار سباق التسلح المتزايدة، وتأمل آلية تأثيرها السلبي على إقرار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. وقد شرح هذه الآلية بولْ هوجْ في بحثه في ندوة العلم والتقنية والسلام التي انعقدت في موسْكو عام 1986 بدعوة من الاتحاد العالمي للمشتغلين بالعلوم. وأوجزتُها في كتابي «مدرسة عربية في علم السياسة». كما أوضح خمسة آثار لتطور تقنية السلاح على الدول الأخرى، وهي إضعاف قدرة هذه الدول على انتهاج

سياسة عدم انحيازٍ واستقلال عن الدول العظمى، والحد من إمكانية تملكها التقنيات المفيدة، وعدم الاستقرار، وازدياد الضغط الخارجي، وتعاظم المعاناة أثناء نشوب الفتن المحلية.

هل نستطيع في ضوء ما سبق أن نحدد باطمئنان أحد أنواع «المساعدة» التي ينبغي على الدول الغنية المصنعة أن تقدمها لتوفير الظروف الاقتصادية والضرورية لإقرار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان في الدول الأخرى ؟ إن هذا النوع من «المساعدة» هو أن توائم الدول الكبرى بين سياسات متعارضة تنتهجها فتكفّ عن ممارسة «التدخل» في الدول الأخرى لتصريف ما تنتجه من سلاح، وتنشىء نظام ضبط لتدفّق الأسلحة منها، فتوفر على الدول الفقيرة استنزاف مواردها في التسليح مما سيساعد على إيجاد مناخ صالح للتنمية الاقتصادية التي تثمر بدورها جواً مناسباً لإقرار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان.

السياسات المتعارضة للدول الكبرى التي تؤثر سلباً على بلوغ هاتين الغايتين تبدو في موضوعات أخرى. فهي واضحة في التعامل مع نظم الحكم فيما عرف بالعالم الثالث. ومعلوم أن هذه النظم تواجه صعوبات «من هذا الحشد من المشكلات الحديثة التي نشأت من النظام الرأسمالي، ومن سطوة البيرقراطيات الحكومية بفعل تبنّيها نموذج الدولة الحديثة في الغرب» الذي أقامه المستعمر ؛ وهذا ما جعل الجهود التي بذلت فيها بعد الاستقلال لإيجاد مؤسسات تتوقف في كثير منها، واضطرت لأسباب مختلفة للاستسلام لتبعيتها السابقة، كما أوضح «فْريدْ ريجَزْ» في دراسته «ضعف نظم الحكم في العالم الثالث» (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية عدد 126 مايو 1992). وتفعل عوامل داخلية كثيرة فعلها في سقوط بعض نظم الحكم هذه في مهاوي الاستبداد الذي يُمارسه عسكريون وبيروقراطيون. وتسهم عوامل عالمية في تطور هذه البيرقراطيات الحديثة، تحدث عنها ريجَزْ تفصيلاً وهي الاستعمار، والتصنيع، والمعونة الخارجية. ونكتفي بما أورده بشأن المعونة الخارجية لأخذ فكرة عن السياسات المتعارضة فيها، «فالتدخل الهائل للمعونات الخارجية التي تنفق على تقوية القوات المسلحة للدول المدينة، بما في ذلك سياستها وخدماتها السرية، عادة ما يرتدّ أذاه إلى نحر صاحبه. فبرامج تدريب الضباط في الخارج والداخل في أكاديميات عسكرية حديثة المنشإ يسفر عن خريجين يتبعون مسلك أسلافهم في إعداد جماعات قادرة على الإطاحة بنظم الحكم القائمة وأداة العنف الحديثة التي تلقى دعماً محدداً من أيدٍ خفية غير مشروعة ومن شبكات العلاقات المحكمة داخل الحكومات تسهل تقويض السلطة عن طريق العسكريين المتدمرين

وبمساعدة الموظفين المدنيين. ورغم أن دعم الغرض الرسمي من توسيع الخدمات العسكرية هو الحفاظ على الأمن القومي، إلا أن الأمن الداخلي عادة ما يأخذ وضع الصدارة، ويؤدي إلى تكوين بنية سياسية لتدبير نظام الحكم».

لقد بدت المفارقة حادة بفعل السياسات المتعارضة في الموقف الذي وقفته دول كبرى في تعاملها مع أنظمة حكم قمعية غير ديموقراطية في عدد من أقطار آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على مدى العقود الخمسة الماضية. ولم يتغير واقع التعامل بعد رفع شعار الديموقراطية وحقوق الإنسان في السياسة الدولية تغيراً كثيراً، بل إننا رأينا دولاً كبرى تتحسب من نتائج انتخابات ديموقراطية حدثت في دولة أخرى، وكان موقف واحدة منها صريحاً في دعم العسكريين للقفز فوق هذه النتائج في تلك الدولة. وجسّد هذا الموقف صورة التدخل من خلال ممارسة النفوذ. ولا تزال سلبياته تَتَتالى. ورأينا أيضاً التدخل الذي جرى في صورة عزل دولة أخرى، وكيف أتى بنتائج عكسية في حالة بعينها، لأن العزل قد يكون له أثر عكسي كما لاحظ لِيونْز وماسْتانْدونو، فكان أنْ قوي النظام الحاكم وشدد قبضته واشتدت معاناة الناس. وفي حالة أخرى كانت ممارسة العزل عقاباً للناس هزت الضمير الإنساني بما سببته من آلام للأطفال والنساء والشيوخ وبما نجم عن مضاعفاته من انتهاكات حادة لحقوق الإنسان قام بها نظام الحكم المستهدف بالعزل، وكان «التدخل الدولي» أحد مسبِّباتها. ورأينا كيف تمت ممارسة التدخل الدولي لماشرة عملية تسوية سلمية أغفلت في الأساس الذي اعتمدته حقوقاً أساسية للإنسان منها حق العودة إلى الوطن، فتصاعد التوتر بدل أن يستتب السلام ورأينا ما سببه التدخل الدولي المادي المسلح من تعقيدات ومعاناة في جميع الحالات التي حدث فيها، دون أن يعالج المشكلات.

وبعد...

فواضح أن هذه السياسات المتعارضة للدول الغنية المصنعة لها آثارها السلبية على إقرار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان في الدول الأخرى – كما أن تفاعلاتها تؤدي على صعيد عالمنا ككل إلى أمرين :

أولهما فقدان ثقة عامة الناس بصدق الشعارين الذين ترفعهما هذه الدول الغنية الكبرى، وبجميع القيم التي تتحدث عنها مادامت تعتمد في تطبيقها معياراً مزدوجاً.

والآخر زيادة شعور عامة الناس في عالمنا بالظلم السائد بفعل بَغي البعض بغير حق وطغيانهم على إخوانهم من بني البشر. ولافِتٌ هذا الحديث المتصل في العشرات

من المحافل العالمية عن ضرورة العدل والحاجة إليه وهو تعبير عن استفحال الشعور بالظلم. وقد أفرد بْريجِنْسْكي في كتابه الأخير فصلاً عن «مارد الجور العالمي» ونبَّه في مطلعه أنه إذا كان التسامح عن الجور ممكناً في الماضي لكبر الفواصل بين القارات وتباعدها الثقافي، فإنه مع تقارب العالم والصحوة السياسية التي يشهدها قلّ التسامح في الجور العالمي، على حد تعبيره.. و«من المؤكد أن رفضه سيعمّ الغالبية العظمى من البشر الذين يدركون «حياة الاستباحة» التي تعيشها أقلية بينهم». وتوقّع أن يصبح «الجور» إحدى قضايا القرن الواحد والعشرين. وقال «قد يبدو أن الديموقراطية القائمة على نظام اقتصاد السوق قد انتصرت أخيراً. ولكن هذا النصر ناتج عن فشل الشيوعية وليس عن نجاح المثل الديموقراطية. وبالنسبة للدول الفقيرة مازال الطريق طويلاً أمام تطبيق الديموقراطية على مستوى الحياة اليومية. والديموقراطية القانونية بدون حرية حقيقية من الاحتياجات الأساسية لن تكون كافية. تماماً كما أن مذهب اللذة الثقافي عند الغرب ليس دليلاً كافياً على تفوق نظام السوق الحر، بل هو نتاج الجور العالمي».

واضح أنه إذا كان «التدخل الدولي» بما يسببه من آثار سلبية وما يحفل به من سياسات متعارضة غير مقبول، فإنه لا ينفي ضرورة وجود تعاون دولي جميد لخير المجموع تحكمه مبادىء إنسانية وتتوافر له آلية فعالة. فالحاجة ماسة لهذا التعاون الدولي، الذي لا تفسده سياسات متعارضة، لمعالجة مشكلات عالمية تقلق جميع البلدان غنيِّها وفقيرها على السواء، وجميع الحضارات الإنسانية مدعوة للإسهام في الوصول إلى عالم متعاون.

هل نستطيع في ضوء ما سبق أن نستلهم عمراننا الحضاري العربي الإسلامي في بلورة أفكارٍ بشأن عناصر السؤال المطروح ؟ وهو عمران أسهم فيه مؤمنون من أديان عدّة وأقوام من أمم شتّى.

إن هذا العُمران يرى أن إقرار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان فرض لازم في كل المجتمعات في جميع الدول. فأمر الناس شورى بينهم، والله سبحانه كرّم بني آدم. والأمران ملحّان في حال الغنى وحال الفقر، بل هما أشد إلحاحاً في ظروف العُسرة. والالتزام بهما يجب أن ينبع من الجماعة نفسها من خلال عمل دائب تعبيراً عن اقتناع راسخ.

يرى هذا العُمران أيضاً أن كل المجتمعات وجميع الدول مدعوة إلى التعاون فيما بينها، فالله سبحانه خلقها متعددة لتتعارف وتتعاون. والتعاون ينبغي أن يكون على «البرّ

والتقوى» لحل مشكلات عالمنا المقلقة ومن أجل خير بني البشر. تماماً كما يرى هذا العُمران أن الغنى المادي لا يجوز أن يكون مبرراً للبغي بغير حق. ومصير البغي بغير حق هو مصير قارونَ الذي كان من قوم موسَى فبغى عليهم، والقائل، إن كنوزه إنما جاءت من علم عنده، فانتهى الأمر به إلى الخسف. وهناك غنى مادي يأتي من «السّحْت». وهذا مُحرَّم بداية ولا بد من تعاون المؤمنين لمنعه.

يرى هذا العمران أن داخل كل المجتمعات وجميع الدول من هو مؤمن يعمل الصالح ومن هو فاسد يطغى. ﴿وَإِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى فَأَمَّا مَنْ اعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾. والمؤمنون العاملون لخير البشرية مدعوون إلى أن يعملوا معاً، في الشمال كانوا أم في الجنوب، في دول غنية مصنعة أو في دول متنامية فقيرة، مرجعيتهم هي «الهدْي الإلٰهي» يُمعنون النظر فيه ويعملون الفكر ويعقلونه.

يرى هذا العمران أن «العلماء» المؤمنين يتحملون مسؤولية خاصة في رسم معالم الطريق ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾.

إن عالمنا يشهد تزايد الوعي في أوساط البلدان الغنية بمبادىء التدخل في شؤون البلدان الأخرى. وهناك كثيرون من أهْل الرأي في تلك البلدان الغنية ينظرُون بعين الريبة والشك إلى دوافع قُوى الهيمنة التي تمارسه. تماماً كما يتزايد الوعي هناك بالمشاكل الداخلية التي تعانيها بلدانهم. ويمكن للعاملين أن يبنوا على ذلك.

الوعي يتزايد في أوساط البلدان الأخرى بأن مسؤولية معالجة مشكلاتها تقع على كاهل أبنائها، وأن على هؤلاء الأبناء ألا ينتظروا علاجاً من الخارج، وأن يحذروا «التدخل» بكل درجاته. وقد أصبحت صورة الآخر عند الخاصة أكثر وضوحاً وأقرب إلى الحقيقة بعد أن كانت من صنع خيال واهم. ويمكن للعاملين أنِ يبنوا على ذلك.

طبيعي أن تتجه أنظار المؤمنين العاملين إلى «الأمم المتحدة» باعتبارها إطاراً دولياً للتعاون، يجسّد معنى الأممية، وإن اعتوَره خلل في تكوينه وآليته. وإن لهم أن يعملوا معاً لإصلاح هذا الخلل سواء في «مجلس الأمن» أو في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو في آلية العمل أو في المعيار المعتمد.

إن لهؤلاء المؤمنين العاملين في عالمنا كله، وفي دائرة عمراننا الحضاري بخاصة، أن يولوا عناية فائقة للتفاعلات الفكرية الجارية في دائرة الحضارة الغربية في ما يعرف اليوم بمرحلة ما بعد الحداثة التي تجاوزت مرحلة الحداثة الغربية بعلمانيتها : تلك «العلمانية» التي «حاولت إقامة جنة على الأرض بإخضاع الطبيعة البشرية لرؤية

«يوتوبية» خيالية خاصة، فدفعت من أرواح البشر نتيجة جنوحها ما يفوق حدود التصور» على حد قول بْرجِنْسْكي. وإن لهؤلاء المؤمنين العاملين أن يستبشروا ببدايات إحياء روحي تظهر هناك، وبأصوات تؤكد على ضرورة أن تأخذ «الأخلاق» مكانها في حياة إنسان العصر، وتنادي أن يأخذ الغرب على عاتقه عبء حل أزمته الروحية ليلتقي مع حضارات العالم على إجماع أخلاقي يواجه خطر «الانفلات» ويمكّن من ضبط النفس. ولا بديل عن التعاون على البِرّ والتقوى في عالمنا الواحد، وتجنّب الإثم والعدوان.